RE 16583

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: 5517 700 Fax: 5517844
Website: www.au.int

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة العادية السادسة والعشرون
أديس أبابا، إثيوبيا، 30 – 31 يناير 2016

الأصل: إنجليزي

ASSEMBLY/AU/7 (XXVI) REV.1

تقرير فخامة عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية ومنسق لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ

تقرير فخامة عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية ومنسق لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ

أولا – مقدمة:

1. يغطي هذا التقرير نتائج مداولات اجتماع لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ الذي عقد في 25 سبتمبر 2015، في نيويورك ومشاركة أفريقيا في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ في باريس من 30 نوفمبر 2015 إلى 11 ديسمبر 2015، والتقدم المحرز في تنفيذ مقرر القمة الأخيرة للاتحاد الأفريقي ((ASSEMBLY/AU/DEC.580 (XXV) بشأن إعداد المبادرة الأفريقية للتكيف والمبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة.

ثانيا – المفاوضات العالمية حول المناخ:

2. أجاز الاجتماع المنعقدة في 25 سبتمبر 2015 الرسائل السياسية الرئيسية للمشاركة الأفريقية في المفاوضات العالمية المتعلقة بتغير المناخ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ (الملحق 1). وتشكل هذه الرسائل الأساس لتعزيز الموقف الأفريقي الموحد من المفاوضات خلال مؤتمر الأطراف الـ21 وتيسير المساهمات في الأهداف الإنمائية المستدامة ذات الصلة بتغير المناخ بهدف اعتماد أجندة التنمية لما بعد 2015. وأبرز منسق لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ في الكلمة التي ألقاها نيابة عن أفريقيا خلال يوم مؤتمر الأطراف الـ21 المخصص للزعماء في 30 نوفمبر 2015، الرسائل الرئيسية لأفريقيا وكذلك الأولويات الأفريقية والتوقعات من اتفاق باريس.

3. تحدثت أفريقيا بصوت واحد خلال مؤتمر الأطراف الـ21. وتفاوضت البلدان الأفريقية ككتلة واحدة وكالقارة الوحيدة التي تشارك على هذا النحو في المفاوضات حول المناخ. وتمثل أفريقيا مساحة ضخمة تشهد ارتفاع درجات الحرارة التي تفوق متوسط الزيادات العالمية. ومن شأن الزيادة الإضافية في درجة الحرارة تضخيم الآثار المدمرة، حيث أن أفريقيا لا تمتلك القدرة الكافية على التكيف بسبب الفقر والقطاعات الاقتصادية التي تعتمد على الموارد الطبيعية.

4. وبالتالي فإن لاتفاق باريس انعكاسات كبيرة على التنمية في أفريقيا لأنه يؤثر بشدة على القطاعات الاقتصادية. ويعتبر اتفاق باريس بمثابة نقطة تحول في الإدارة العالمية للمناخ. وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها اعتماد اتفاق شامل وعالمي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ. والصك القانوني الآخر المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ هو بروتوكول كيوتو الذي يتناول فقط التزامات البلدان المتقدمة بخفض الانبعاثات. وفي الوقت نفسه، لا بد من الاعتراف بأن النظام الجديد قد أضعف المتطلبات القانونية المطبقة على الدول المتقدمة في بعض الجوانب الهامة وأنه لا يزال هناك قدر كبير من العمل يتعين القيام به لتحويل إمكانات الاتفاق إلى نتيجة تُبقي الاحتباس الحراري العالمي على مستويات تحفظ أفريقيا سالمة.

5. يتضمن قرار باريس بشأن اعتماد اتفاق باريس المعتمد في 12 ديسمبر 2015 أربعة أجزاء أساسية وهي: (1) اعتماد اتفاق باريس؛ (2) المساهمات المرتقبة المحددة وطنيا (3) إنفاذ اتفاق باريس، (4) وتعزيز العمل قبل عام 2020.

6. وفيما يتعلق باعتماد الاتفاق، ينص القرار على أن الاتفاق يكون مفتوحا للتوقيع لمدة عام عقب المراسم التي سيقيمها الأمين العام للأمم المتحدة في 22 أبريل2016 في نيويورك. وينص الاتفاق على دخوله حيز النفاذ بعد 30 يوما من انضمام 55 طرفا فيه، بينما يغطي أيضا 55% من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة العالمية. ويشير ذلك إلى أن الاتفاق يمكن أن يدخل حيز التنفيذ قبل عام 2020 بفترة طويلة. ويتمثل الاعتبار الآخر المهم لهذا القرار في أنه يمكن للأطراف التي ترغب في تطبيق كافة بنود الاتفاق بصورة مؤقتة أن تقوم بذلك بعد إخطار الوديع بهذا التطبيق المؤقت. ويقلل القرار من خطر تنفيذ الأطراف بعض أحكام الاتفاق بشكل انتقائي، بينما يسمح لأي طرف لا يستطيع الانضمام إلى الاتفاق في مجمله لظروف داخلية بتنفيذ المواد التي تحظى بالقبول المحلي فقط.

7. وفيما يتعلق بالمساهمات المرتقبة المحددة وطنيا، أحاط القرار علما بالتقرير المجمع عن الأثر الإجمالي للمساهمات المرتقبة المحددة وطنيا ولاحظ فجوة الانبعاثات المتعلقة بدرجتين مئويتين وطلب من الفريق الحكومي المشترك المعني بتغير المناخ تقديم تقرير خاص عن آثار الاحتباس الحراري العالمي بنسبة 1.5 درجة مئوية في عام 2018. ويشير القرار أيضا إلى احتياجات التكيف التي أعربت عنها الدول النامية في مساهماتها المرتقبة المحددة وطنيا وينص على إجراء حوار تيسيري في عام 2018 بهدف دعم المساهمات المرتقبة المحددة وطنيا التي ستبلغ عنها بعض الأطراف في عام 2020. وبالتالي، يتيح هذا القرار الفرصة لقاعدة سليمة من المعلومات ليس فقط من منظور التخفيف

ولكن أيضا من أجل التكيف أيضا، في حين يعطي دفعة للنظر فيه بجدية من أجل تحقيق الهدف المتمثل في إبقاء ارتفاع الحرارة عند 1.5 درجة مئوية لمدى طويل، وهو أمر مهم بالنسبة لأفريقيا.

8. وفيما يتعلق بإنفاذ الاتفاق، يوفر القرار توجيهات ويحدد عناصر برنامج العمل المتعلق بالقضايا الأساسية المنصوص عليها في الاتفاق بما في ذلك التخفيف والتكيف، والخسائر، والأضرار، والتمويل، وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات والشفافية في العمل والدعم، والتقييم العالمي، وتسهيل التنفيذ والامتثال، ويتضمن أحكاما ختامية. ويشكل ذلك برنامج عمل ضخم ويتطلب مواصلة الالتزام الجاري من قبل البلدان الأفريقية في المستقبل القريب بإتخاذ الترتيبات القانونية والمؤسسية المنصوص عليها في الاتفاق وتنفيذها بطريقة كفيلة بدفع مصالح أفريقيا قدما,

9. وبخصوص العمل المعزز قبل 2020، يشمل القرار التخفيف والتكيف ووسائل التنفيذ. ويعقد القرار العزم على ضمان بذل كل الجهود الممكنة في فترة ما قبل عام 2020 ويذكر من جديد بالمطالب السابقة لحمل الأطراف على اتخاذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك تنفيذ تعهدات كانكون القائمة والتصديق على تعديلات الدوحة على بروتوكول كيوتو. ويؤكد العزم على تعزيز عملية الفحص الفني القائمة بشأن التخفيف عن طريق مجموعة من الوسائل التي تشمل زيادة إشراك الهيئات المعنية بالاتفاقية وأصحاب المصلحة المعنيين وعملية ينسقها مسؤولون رفيعو المستوى (المشار إليهم باسم المناصرين). وبشأن وسائل التنفيذ، يحث القرار بقوة الدول المتقدمة على إعداد خارطة طريق لتوفير 100 مليار دولار أمريكي. غير أنه لا توجد عملية واضحة للوفاء بالالتزام المتعلق ب100 مليار دولار أمريكي.

10. ويدعو المقرر أيضا إلى زيادة كبيرة في دعم التكيف في الفترة الممتدة حتى عام 2020، ويدعو الآلية الفنية للاتفاقية للعب دور أكبر في العمليات التي يتم إطلاقها للتخفيف من الأضرار وللتكيف. كما يطلق المقرر أيضا عملية الفحص الفني بشأن التكيف، المبنية على طرق وتجارب التخفيف من الأضرار لعملية الفحص الفني بشأن التكيف. وستسعى عملية الفحص الفني بشأن التكيف إلى تحديد الفرص المتاحة لتنفيذ إجراءات التكيف، من بين امور أخرى. وسيتحقق ذلك من خلال اجتماعات الخبراء التي تركز على سياسات واستراتيجيات وإجراءات محددة على نطاق يشمل تبادل الممارسات الجيدة، وتحديد الإجراءات التي يمكنها تعزيز تنفيذ إجراءات التكيف بشكل كبير، وتشجيع العمل التعاوني بشأن التكيف. ويتمثل العنصر الأخير في نطاق مقرر مرحلة ما قبل 2020 في تحديد الفرص لتعزيز البيئة المواتية وتعزيز توفير الدعم للتكيف.

11. وإذ يشير إلى أهمية ضمان أفريقيا للتنفيذ الفعلي خلال الأحداث السياسية الكبيرة، استنادا إلى قيادة وتوجيه وتأييد لجنة رؤساء وحكومات الاتحاد الأفريقي المعنية بتغير المناخ، وكثمرة للعمل الشاق والطويل للمؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة وكذلك مؤتمر مفوضية الاتحاد الأفريقي ومجموعة المفاوضين الأفريقيين بشأن تغير المناخ، تم إطلاق مبادرة التكيف الأفريقية، ومبادرة أفريقيا للطاقة المتجددة، خلال المؤتمر الواحد والعشرين للدول الأطراف. ويوفر القرار بشأن مرحلة ما قبل 2020 فرصة لأفريقيا لحشد إمكانات آليات اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية حول تغير المناخ من أجل الشروع في هذه المبادرات.

12. شملت الأولويات الأفريقية لاتفاق باريس ضرورة كفالة الاتفاق: تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ؛ وتحقيق التكافؤ بين التخفيف والتكيف والتعامل مع كل العناصر بشكل متوازن. وضمان الدعم الكافي للبلدان النامية وتأكيد واجبات البلدان المتقدمة لتوفير التمويل، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات لفائدة البلدان النامية؛ وإعطاء الأولوية والمرونة لأفريقيا.

13. سعت المجموعة الأفريقية إلى أن تقطع اتفاقية باريس الخطوة الأولى نحو تحقيق المساواة بين التخفيف والتكيف. وقد كان ذلك بالغ الأهمية بالنسبة لأفريقيا خصوصا إذ إنه ولفترة العشرين عاما الماضية من تنفيذ الاتفاقية الإطارية، تم التعامل مع التكيف على أساس أنه عمل خيري أو كجزء من المساعدة الإنمائية. هذا على الرغم من أن الهدف من الاتفاقية يحدد سياق تحقيق الاستقرار في غازات الاحتباس الحراري كأولوية عالية من خلال تجنب التدخل البشري الخطير، وهو ما يعتبر ضرورة من ضرورات التكيف. وقد سعت المجموعة الأفريقية كذلك إلى اتفاق يتضمن أحكاما محددة لسلوك الأطراف من أجل التمكين من العمل، ولا سيما الإبلاغ عن معلومات تخطيط التكيف، واحتياجاته، وكذلك الإقرار باستثمارات التكيف من قبل البلدان النامية، كون هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من مساهمتها في الجهد العالمي. ولذلك، دعت المجموعة الأفريقية إلى هدف عالمي للتكيف، يعترف بالتكيف باعتباره مسؤولية عالمية تلعب دور منبر لتقييم مدى ملاءمة الدعم القائم على احتياجات التكيف في البلدان النامية مع ربطها بطموح التخفيف من الأضرار وهدف درجة الحرارة المتوخى.

14. حدد اتفاق باريس هدفا عالميا بشأن التكيف، مربوطا بهدف درجة الحرارة ويضمن بذلك استجابة كافية للتكيف. كما يبين أن التكيف جهد عالمي، ينعكس على العلاقة بين عبء التكيف والتخفيف، بما في ذلك الإقرار بجهود التكيف في البلدان النامية. وقد حققت المجموعة الأفريقية بالتالي هدفها في هذا

الصدد، مع الحاجة للمزيد من العمل في تنفيذ خطة عمل الاتفاقية لتحقيق انجازات على الجوانب المنهجية لتقييم الملاءمة كجزء من عملية التقييم العالمية.

15. أعطت البلدان الأفريقية الأولوية لشفافية الدعم المالي وكذلك ملاءمة الدعم المقدم من قبل الدول المتقدمة على أساس تحليل فجوة التمويل للعمل المناخي العالمي. ودعت المجموعة الأفريقية البلدان المتقدمة الغنية إلى مواصلة تقديم الدعم للبلدان النامية على أساس التزامات محددة بوضوح ومبنية على تلك الواردة في الاتفاقية، مع السماح للبلدان النامية الراغبة في الانخراط في تعاون بين بلدان الجنوب بذلك دون أن تفرض عليها واجبات بموجب الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. ودعت المجموعة لمضاعفة رأسمال صندوق المناخ الأخضر على المدى القريب، وزيادته بمقدار ثلاثة أضعاف بحلول 2020. كما دعت إلى مسار محدد لتسليم 100 مليار دولار سنويا بحلول عام 2020، حيث كان ذلك جزءا من التوازن الدقيق الذي مكن البلدان النامية من تقديم تنازلات وصولا إلى 2020. وهو هدف للتكيف، يضمن زيادة مالية كبيرة (مضاعفة بحلول 2020) قبل عام 2020 لتلبية الاحتياجات العاجلة للبلدان النامية المعرضة بشكل خاص لتغير المناخ وآثاره على أفريقيا، وأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

16. يجدد الاتفاق تأكيد التزامات البلدان المتقدمة بتوفير الدعم للبلدان النامية في مواصلة التزاماتها الحالية بموجب الاتفاقية، وتُشجع البلدان النامية على القيام بذلك بشكل طوعي. وينص الاتفاق كذلك على إبلاغ مسبق كل سنتين عن الدعم الشعبي الذي سيتم تقديمه إلى البلدان النامية. ويتجلى مبدأ التقدم أكثر في تعبئة التمويل المتعلق بالمناخ، والأهم بالنسبة لأفريقيا، إنه يركز على المعلومات المالية العامة التي تقدمها البلدان المتقدمة. وينص الاتفاق على شفافية الدعم على أساس منهجيات المحاسبة المتفق عليها، بما في ذلك التقييم اللاحق للدعم المُقدم. ومن المتوقع أيضا أن تقدم البلدان النامية معلومات عن الدعم الذي تتلقاه، وذلك بهدف ضمان الاتساق والوضوح بشأن تنفيذ أحكام الدعم.

17. وقد حددت المجموعة الأفريقية إدراج أفريقيا إلى جانب البلدان الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية من حيث ظروفها الخاصة، لا سيما فيما يتعلق بالأحكام المالية. ويستند هذا إلى ذكر أفريقيا بشكل محدد في المادة 1.4 (هـ) من الاتفاقية، وكذلك في المقررات السابقة، كما هو الحال في خطة عمل بالي. ومع ذلك، لا يتم تضمين أفريقيا في القائمة في الاتفاق بسبب التراجع المتصلب من جانب رابطة البلدان المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي. ومع ذلك يذكر الاتفاق أن الدعم متاح للبلدان النامية، ويسلط الضوء في ديباجته على الاحتياجات الخاصة للبلدان على النحو المنصوص عليه في

الاتفاقية، والتي تشمل أفريقيا. وعلى الرغم من هذه التراجع، تلبي الآلية المالية للاتفاقية، لا سيما صندوق المناخ الأخضر، حاجيات الظروف الخاصة لأفريقيا في وثيقتها الأساسية. واستجابة لرد الفعل القوي من المجموعة الأفريقية ضد هذا التراجع، قرر رئيس مؤتمر الأطراف عقد مشاورات غير رسمية بشأن مسألة المرونة لصالح أفريقيا خلال أول اجتماعات الهيئة الفرعية للاتفاقية عام 2016.

18. في الختام، وضعت اتفاقية باريس إدارة المناخ العالمي على مسار جديد مع إمكانية اتخاذ خطوات هامة نحو تعزيز إجراء المناخ. وسوف يحدد تنفيذه مع ذلك، ما إذا كان هذا النظام عادلا ويعالج الظروف الخاصة لأفريقيا بشكل فعال. إن الاتفاقية، بينما تضعف إلى حد كبير التزامات التخفيف من الدول المتقدمة، تعالج التمايز بطريقة دقيقة، وتخلق صراحة حيزا للبلدان النامية للوصول إلى التزامات شبيهة بالبلدان المتقدمة. ومع ذلك، فهي لم تتجاوز الخطوط الحمراء للمجموعة والتي تقتضي وضع البلدان النامية على قدم المساواة مع الدول المتقدمة.

19. تأخذ الاتفاقية أيضا الخطوة الأولى نحو تحقيق التكافؤ بين التخفيف والتكيف من خلال تعريف هدف قابل للقياس، وتنظيم اتصال عناصر التكيف من المساهمات المقصودة المقررة وطنيا، بما في ذلك كفاية الدعم المقدم. وإن كان الغرض من الاتفاقية ليس طموحا بما فيه الكفاية بشأن هدف درجة الحرارة، إلا أنها توفر الأساس الذي يمكن ، بناء عليه، تقييم الجهود العالمية، والإجراءات التي اتخذتها جميع الأطراف في الحالات التي لا يكون فيها العمل على الطريق الصحيح لإبقاء أفريقيا والعالم في أمان. أما بشأن وسائل التنفيذ، فلم تكن النتائج مثالية، ومع ذلك، فإنها تنص لأول مرة على التقييم الشفاف والدوري لكفاية الدعم كجزء من التقييم العالمي. وليست الاتفاقية واضحة بشأن المرونة لأفريقيا، وخاصة فيما يتعلق بكونها حالة خاصة للنظر في الحصول على التمويل، ولكن من الناحية العملية؛ لا يزال لدى أفريقيا أساس لمثل هذا الاعتبار. وإلى حد كبير، تم تناول أولويات أفريقيا في باريس، مع عدد من طرائق مفصلة يتم وضعها ما بين الآن وعام 2020 من أجل ضمان تقديم الوعد التي تقدمه اتفاقية باريس.

20. تتسم اتفاقية باريس بالطبيعة القانونية التي تلزم الأطراف بالتنفيذ بدلا من نتائج تعهداتها، فضلا عن نظام الامتثال الذي ليس عقابيا. وسوف يتم تحديد دينامية تشجيع المشاركة والطموح، إلى حد كبير، من خلال الضغوط السياسية وغيرها من الوسائل، بما في ذلك التجارة والحصول على التمويل الدولي. ويشكل ذلك تهديدا للبلدان الأفريقية التي لديها قدرة محدودة على المساومة في أساليب الإدارة هذه، ويمكن أن تقوض تفعيل فهم أن الانبعاثات ستنمو في المستقبل القريب بالنسبة للبلدان الأفريقية.

21. تمكنت البلدان الأفريقية من البقاء أقوى كمجموعة بسبب وحدتها. التقى رئيس المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة مع وزراء البيئة الأفريقيين ومفوضية الاتحاد الأفريقي في 6 ديسمبر 2015 قبل بدء الاجتماع الوزاري للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف للاتفاق على موقف واحد موحد لأفريقيا. ومن خلال الجزء الوزاري، اجتمع الوزراء الأفريقيون يوميا لتنسيق مواقفهم ونصحوا فريق المفاوضين الأفريقيين بشكل صحيح. وعملوا معا من أجل ضمان أن عرضة أفريقيا لآثار تغير المناخ ينعكس أيضا بشكل جيد في الاتفاقية. وبالتالي، لا بد من تعزيز هيكل التفاوض الثلاثي الطبقات والذي يضم لجنة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي حول تغير المناخ ، ومؤتمر وزراء البيئة الأفريقيين وفريق المفاوضين الأفريقيين حول تغير المناخ للحفاظ على نفوذ أفريقيا في مفاوضات المناخ العالمية. وينبغي دعم ذلك من خلال هيكل قوي في مفوضية الاتحاد الأفريقي.

22. المؤسسات الأفريقية: أقامت مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية، ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد وكذلك لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا جناحا أفريقيا خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف لتنفيذ مقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.514(XXII) . ونظمت هذه المؤسسات أيضا حدثا جانبيا لليوم الأفريقي في 8 ديسمبر 2015 حول موضوع: المساهمات المقصودة المقررة وطنيا: الآثار والآفاق واستعداد أفريقيا للمساهمة في الحلول (المساهمات المقصودة المقررة وطنيا). ووفر الجناح الأفريقي والحدث الجانبي لليوم الأفريقي فرصة الظهور لجميع الأفريقيين ومساحة فريدة من نوعها للبلدان والمؤسسات الأفريقية لعرض استجابة أفريقيا لعواقب تغير المناخ وتبادل الخبرات حول آثار تغير المناخ على التنمية الاقتصادية ومعيشة شعبها.

23. تعرب لجنة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعنية بتغير المناخ عن تقديرها لما يلي:

ألف: الجهود التي بذلها المؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة وكذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي وفريق المفاوضين الأفريقيين حول تغير المناخ، في الحفاظ على الوحدة الأفريقية والدفاع عن المصالح الأفريقية.

باء: إقامة الجناح الأفريقي خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف وفقا لمقرر المؤتمر الصادر في يناير 2014 من خلال الشراكة بين المؤسسات الأفريقية: مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية، ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد؛ وكذلك لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. وأشادت لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ بالمؤسسات الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

24. التوصيات

ألف– أعدّت مبادرة تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في إفريقيا اقتراحا يمكن استخدامه لتعزيز هيكل مفاوضات مكون من ثلاثة طبقات ووضع استراتيجية حول الاستغلال التام لفوائد اتفاقية باريس لإفريقيا:

باء – المؤسسات الأفريقية: تواصل مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية، ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، وكذلك لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا التعاون لإبراز جهود الدول الأفريقية عالميا لمكافحة آثار تغير المناخ على اقتصاداتها وسبل معيشة الأفريقيين؛ وتعزيز دعمها لعمليات مؤتمر وزراء البيئة الأفريقيين وفريق المفاوضين الأفريقيين حول تغير المناخ؛ والمزيد من الدعم لإقامة جناح أفريقي خلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف وتنفيذ المساهمات المقصودة المقررة وطنيا من قبل البلدان الأفريقية.

ثالثا – **<u>إجراءات التكيف</u>**

25. تم التأكيد بانتظام على أهمية التكيف باعتباره أولوية أفريقية من قبل المؤتمر الوزاري الأفريقي ولجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ ، وكذلك مقررات وتوصيات الاتحاد الأفريقي. ومنذ عام 2009، تم تسليط الضوء على الحاجة الملحة لهذه المسألة في المواقف الأفريقية مع التأكيد على أن نتائج مفاوضات الاتفاقية ينبغي أن تتضمن الإجراءات المعززة المحددة لدعم البلدان الأفريقية على التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ على المدى القريب والمتوسط والبعيد. وقد اقترح فريق المفاوضين الأفريقيين حول تغير المناخ هدفا عالميا للتكيف لضمان أن يحظى التكيف بالمساواة القانونية والمادية مع التخفيف. وعلى هذه الخلفية، اقترحت مصر خلال اجتماع لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ في 15 يونيو 2015 وضع المبادرة الأفريقية لزيادة الدعم العالمي لإجراءات التكيف والخسائر والأضرار في أفريقيا، من أجل ضمان التكافؤ بين التخفيف والتكيف على الأجندة العالمية، أن التكيف هو جزء من حزمة باريس المالية.

26. وفي هذا السياق، كلف رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون ، خلال مؤتمر القمة الخامس والعشرين للاتحاد الأفريقي والذي عقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة بوضع مقترح، مع المجموعة الأفريقية للمفاوضين، لتعزيز الدعم لأفريقيا حول التكيف والخسائر والأضرار. وتمت المصادقة على مخطط ومفهوم مبادرة التكيف الأفريقية باعتبار ذلك عملا قيد التنفيذ خلال اجتماع لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ في 25 سبتمبر 2015

في نيويورك على هامش الدورة الـ70 للجمعية العامة للأمم المتحدة (الجمعية العامة للأمم المتحدة–70). وتهدف المبادرة إلى تقديم اجراءات ملموسة وحسنة التوقيت، ومنسقة وإجراءات قابلة للتنفيذ في جميع أنحاء القارة الأفريقية، فضلا عن دعم الموقف الأفريقي في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية. ومن شأن هذه الإجراءات أن تستجيب لأولوياتها مع التركيز على المدى القريب والأولويات الملحة، وتوفير الدعم المتسارع للجهود الوطنية من خلال سد الثغرات وتوفير وسائل التنفيذ.

27. وتشمل المهام الرئيسية للمبادرة تحليل أوضاع مشهد المبادرات والإجراءات القائمة لمعالجة التكيف والخسائر والأضرار في أفريقيا؛ وتحديد وسائل موثوقة لتسريع الإجراءات، وسد الثغرات وضمان الكفاية من خلال إجراءات ملموسة وسياسات معززة، وتعزيز التعاون الدولي، وزيادة التمويل والتكنولوجيا والقدرات؛ ورصد وتقييم وتحسين الإجراءات لسد فجوت التكيف والتمويل وضمان كفايتها. وتعتمد المبادرة على أربع ركائز رئيسية وهي: تعزيز جمع البيانات المناخية واستخدام تكنولوجيا المناخ؛ وتعزيز المؤسسات والسياسات؛ ودعم السياسات وتسهيل الإجراءات حول التكيف؛ وزيادة تدفق التمويل والاستثمارات لأنشطة التكيف.

28. أطلق منسق لجنة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المبادرة خلال مؤتمر الأطراف21 في سياق الاجتماع الرفيع المستوى للأمين العام حول القدرة على التكيف المنعقد في 30 نوفمبر 2015، والحدث الرفيع المستوى لرؤساء الدول حول تحديات تغير المناخ والحلول الأفريقية والدورة الخاصة حول الجدار الأخضر الكبير ومبادرة الساحل وبحيرة تشاد اللذين استضافهما الرئيس الفرنسي في 1 ديسمبر 2015. وتم المزيد من إلقاء الضوء على المبادرة أيضا خلال الحدث الرفيع المستوى حول تغير المناخ والحلول الأفريقية في 1 ديسمبر 2015. وعلى الرغم من أن المبادرة حظيت باهتمام كبير من قبل المشاركين في المؤتمر، فلاتزال تفتقر إلى الظهور والدعم حيث لم يتم الالتزام بتعهدات ملموسة لدعم تنفيذ ها. ومن الضروري توفير مزيد من التفاصيل مع مفاهيم المشاريع و ضمها إلى المبادرة.

29. دعا قادة أفريقيا إلى تضافر الجهود الدولية في سياق التكيف مع تغير المناخ لبناء القدرة على الصمود وتعزيز سبل المعيشة لملايين من سكان منطقة بحيرة تشاد. ويشمل ذلك تمويل البنية التحتية اللازمة لإعادة ملء بحيرة تشاد، التي شهدت على مدى العقدين الماضيين تقلصا كبيرا في دائرة تغطيتها وحجمها. وقد أدى هذا التحدي إلى تفاقم فقدان سبل العيش وغذّى الصراع في المنطقة. وتتمشى الدعوة إلى تقديم الدعم لحيرة تشاد بشكل مباشر مع اتفاق باريس تحت القسم المتعلق بالتكيف، والذي ينص على ضرورة أن تعزز الأطراف التعاون الإقليمي في مجال التكيف عند الاقتضاء، وعند

الضرورة، وعلى إنشاء مركز وشبكات الإقليمية في بلدان نامية معينة. وينص الاتفاق أيضا على اتخاذ الخطوات اللازمة لتسهيل حشد الدعم من أجل التكيف في البلدان النامية في سياق الحد المفروض على ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية.

30. التوصيات

أ. إشادة لجنة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي حول تغير المناخ بعمل مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء البيئة و مجموعة المفاوضين الأفريقيين بدعم من المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة بشأن وضع وإطلاق المبادرة الأفريقية للتكيف.

ب. الطلب من مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء البيئة ومجموعة المفاوضين الأفريقيين، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بدعم من الشركاء، القيام بمزيد من العمل وعرض التقدم المحرز على الاجتماع المقبل للجنة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي حول تغير المناخ.

ج. الحاجة إلى تأكيد أهمية الإقرار بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا، بالإضافة إلى أقل البلدان نموا، في تنفيذ اتفاق باريس التاريخي حيث يُعتبر ذلك أمرا أساسيا لتحقيق مسار النمو الأخضر لأفريقيا.

رابعا – **الإجراءات المتعلقة بالتخفيف:**

31. تعتبر المبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة جهدا تحوليا تقوده أفريقيا من أجل تعجيل وزيادة تسخير إمكانات القارة الضخمة من الطاقة المتجددة. وتركز المبادرة على بناء حلول متكاملة للتحدي المتمثل في توسيع فرص الحصول على خدمات الطاقة النظيفة من أجل تحسين رفاهية الإنسان والتنمية المستدامة مع وضع البلدان الأفريقية في الوقت نفسه على مسار التنمية المستدامة المواتية للمناخ. وتقر بأنه ، رغم أن أفريقيا ليست مصدرا كبيرا لانبعاثات غازات الدفيئة ، سوف تتزايد احتياجاتها من الطاقة ، وأن مجموعا من التطورات السريعة في التكنولوجيا وتناقص التكاليف يجعل الطاقة المتجددة خيارا معقولا لأفريقيا.

32. تسعي المبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة إلى التأسيس على المبادرات القارية للمناخ من أجل التنمية في إفريقيا وبرنامج العمل الرفيع المستوى حول العمل الخاص بتغيير المناخ في إفريقيا كعمل جار يسعى إلى ما يلي: 1) المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز رفاهية الإنسان، ودعم التنمية الاقتصادية السليمة من خلال ضمان حصول الجميع على كميات كافية من الطاقة النظيفة والمناسبة واليسيرة التكلفة 2) مساعدة الدول الافريقية على القفز نحو نظم الطاقة المتجددة التي تدعم استراتيجياتها الإنمائية المنخفضة الكربون بينما يتم تعزيز الأمن الاقتصادي والأمن في مجال الطاقة. وتهدف المبادرة إلى توفير 10 جيجا واط من قدرة توليد الطاقة الجديدة و المتجددة الإضافية بحلول

عام 2020. وحشد الإمكانات الأفريقية لتوليد ما لا يقل عن 300 جيجا واط بحلول عام 2030. و يجب تحقيق هذه القدرة الإضافية من خلال التطورات الجديدة أو المحسنة وليس بمجرد تجميع المشاريع والمبادرات القائمة. وتتطابق أهداف وغايات المبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة تماما مع أهداف البرنامج الرائد الإقليمي الأفريقي حول الطاقة المستدامة، الذي يهدف إلى تسهيل توفير دعم منسق وموحد للدول الافريقية لتطوير قطاع الطاقة لتحقيق مزيج من الطاقة المستدامة. وبالتالي، سيتم تنفيذ المبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة تحت البرنامج الرائد الإقليمي الأفريقي حول الطاقة المستدامة، ومن ثم، تعزيز تنفيذها وتفعيلها.

33. بعد أن أجازت لجنة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي حول تغير المناخ المبادرة بوصفها عملا قيد التنفيذ في 25 سبتمبر 2015، أطلق منسق اللجنة المبادرة خلال مؤتمر الأطراف 21 ، في سياق الحدث الرفيع المستوى لرؤساء الدول الأفريقيين حول تحديات تغير المناخ والحلول الأفريقية الذي استضافه الرئيس الفرنسي في 1 ديسمبر 2015. كما ألقى عليها الضوء رئيس مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء البيئة خلال مؤتمر الأطراف 21 في سياق الحلول الأفريقية لتغير المناخ في أول ديسمبر 2015، يوم الإجراء في 5 ديسمبر 2015 ويوم الطاقة في 7 ديسمبر 2015.تم حظيت المبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة باهتمام كبير من المشاركين في المؤتمر ولاسيما من مجموعة الـ7 والأعضاء فيها الذين أعربوا ايضا عن دعمهم الواضح لجهود الهيئات الأفريقية ذات الصلة (لجنة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي حول تغير المناخ ، مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء البيئة، مفوضية الاتحاد الأفريقي ، مجموعة المفاوضين الأفريقيين و مؤسسات مالية إقليمية أخرى مثل البنك الأفريقي للتنمية ، وذلك من أجل الإسراع بتفعيل المبادرة. ويجري مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء البيئة والبنك الأفريقي للتنمية مناقشات حول الترتيبات المؤسسية والمالية الملائمة الواجب اتخاذها لاسيما بالنظر إلى أن المرحلة الأولية هي قصيرة وتنتهي في غضون أشهر قليلة. وقد أعلن عدد من مجموعة البلدان 7 عن تعهداتها خلال مؤتمر الأطراف 21 بدعم تنفيذ المبادرة(تعهدت فرنسا ، ألمانيا، السويد بدفع 3ر2 وبليون 1 يرو وتعهدت كندا بدفع 150 مليون دولار أمريكي)

34. أشادت لجنة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي حول تغير المناخ بالعمل الذي قاده مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء البيئة ومفوضية الاتحاد الأفريقي حول مبادرة الطاقة المتجددة

35. التوصيات: يقوم بتنفيذها مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء البيئة ومفوضية الاتحاد الأفريقي بهدف ضمان تفعيل وتنفيذ المبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة).

-

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Assembly Collection

2016-01-31

Report of H.E. Excellency MR. Abdel Fattah El Sisi, President of the Arab Republic of Egypt and Coordinator of the Committee of African Heads of State and Government on Climate Change (CAHOSCC)

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/9030

Downloaded from African Union Common Repository